الفصل الثانى

التخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٥٠ -١٩٦٠

(فترة التخطيط)

الفصل الثانى
التخطيط للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٥٠ -١٩٦٠
(فترة التخطيط الجزئى)

اولا: محاولات التخطيط للتعليم الإلزامى قبل الثورة

ترجع محاولات التخطيط لتعميم التعليم إلى عهد إسماعيل، بعد إثارة قضية تطبيق المادة ٦١ من اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب، التى تشترط معرفة القراءة والكتابة فى الناخب بعد ١٨ سنه وفى النائب بعد ٣٠ سنه، وقد أدت مناقشة هذه القضية فى المجلس إلى مناقشة قضية التعليم الشعبي الذى من خلاله ينتشر التعليم فعلا بين الشعب باعتباره واجبا قوميا وعلى الجميع أن يشارك فيه[١].

وعلى اثر ذلك تقدم على مبارك بلائحة رجب عام ١٨٦٨ م لترسم البرنامج العملى للنهوض بالتعليم وكانت أهم الأسس التى قام عليها المشروع هى :

- أن هدف التعليم الابتدائي ليس إعداد الموظفين بل تثقيف الشعب.
- أن التعليم الابتدائي واجب قومى، لا تختص به الحكومة وحدها، بل يجب أن تتضافر قوى الحكومة والأمة فى سبيل نشره وإنجاحه.
- إصلاح المكاتب والكتاتيب الأهلية ووضعها تحت إشراف الحكومة ، وإدخالها فى بنيان التعليم المصرى القومى لكى تصبح وسيلة طيبه لنشر تعليم أولى صالح.

توفير موارد مالية ثابتة للإنفاق على التعليم الشعبى كفرض الرسوم المدرسية على القادرين واستغلال إيرادات الأوقاف الخيرية ، ولكن رغم جهد على مبارك وصدق نية الخديوى إسماعيل وحكومته فإن مشروع إصلاح التعليم لم يتم على مستوى ما رسمته لائحة رجب حيث قيل أن المال هو العقبة الأولى[٢]

وهناك إجماع من دراسى تاريخ التعليم فى مصر على أن لائحة رجب تعتبر قفزة هائلة فى ميدان التعليم المصرى، وبداية للتعليم الشعبى المتحرر من أهواء الولاة والحكام ولو قليلا، أيضا تعتبر ركيزة أساسيه فى الإصلاح التشريعى والفكرى للتعليم القومى المصرى ذلك لأنه انطوى على فلسفه تعتمد على دراسة المشكلات التعليمية متخففة من الاقتباس من النظم التعليمية الأوروبية، وتقوم على التوفيق بين حاجات الأمة الحاضرة وماضيها ومستقبلها، كما عمد " على مبارك" فى الإصلاح إلى النظام القائم بالفعل فأخذه بالتجديد والتحسين بدءا من المبانى والأدوات والإدارة والمحتوى والمعلمين والإشراف [٣]، وقد كانت مصر بذلك من أوائل الدول التى ربطت نشر التعليم بحق التصويت فى الانتخابات العامة ، كما يعد على مبارك من أوائل المخططين الذين عملوا على التخطيط المتوازن بين الكم والكيف للتعليم فى مصر.

١- عبد الغنى عبود: **دراسة مقارنه لتاريخ التربية**، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨.صص ٤٥١-٤٥٢

٢-المركز القومى للبحوث التربوية: **وزراء التعليم فى مصر وابرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩**، القاهرة، ١٩٨٠ .ص ص ٦-٧

٣- عبد الراضى إبراهيم محمد: **تطور حركه إصلاح تعليم المرحلة الأولى فى مصر منذ ١٩٤٠، رسالة دكتوراه غير منشورة**- كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٣. صص ٤٩-٥١

وقد ظهرت آثار هذه المجهودات التى بذلت خلال تلك الفترة فأصبحت نسبة المتعلمين من الذكور ٤٪ بعد أن كانت اقل من ١٪. [١]

وفى عهد إسماعيل ازداد الشعور الوطنى والمطالبة بضرورة إصلاح التعليم، كان من نتيجته تأليف لجنه إصلاح التعليم المعروفة باسم قومسيون تنظيم المعارف لسنه ١٨٨٠ وتقدمت اللجنة بتقريرها فى نهاية العام نفسه[٢]

المشروع القومى للتعليم (قومسيون ١٨٨٠).

يعد المشروع القومى للتعليم والذى عرف باسم قومسيون ١٨٨٠ من أوائل المشروعات التى أيدت مبدأ تعميم التعليم، حيث شرح الإصلاحات الواجب إدخالها فى برامج المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية والعالية[٣]وقد وصفت مقررات القومسيون على أنها "خطوه جبارة فى سبيل فصل مفهوم التعليم عن فكرة التوظيف وتقرير مبدأ ضرورة التعليم لجميع أبناء الوطن"[٤].

و تعرض المشروع لعدد من القضايا التى تتعلق بكيف العملية التعليمية ، فقد تناول قضايا تمويل التعليم و إعداد المعلم ونظم الامتحانات والشهادات الدراسية والمكتبات المدرسية[٥].؛ فنظم عملية التمويل تنظيما اكثر فاعلية ودقة وذلك بفرض ضرائب لتمويل التعليم كما عمل على إنشاء مجالس التحسين بالمدارس- يرأسه الناظر وينضم إليه كل ذى خبرة بشئون التعليم من الأهالي والمدرسين للتشاور فى رفع مستوى المدارس، ويعد هذا المجلس النواة الأولى لمجالس الآباء والمعلمين الحالية أو المجالس المدرسية والمحلية ومجالس الأمناء، هذا بالإضافة إلى إنشاء مجلس اعلى للمعرفة، وكذلك إنشاء المكتبات المدرسية لضرورة إطلاع المدرسين والطلاب على العلوم الحديثة؛ ذلك لان مرتباتهم لا تساعد على اقتناء الكتب الحديثة [٦]

كما بين المشروع أوجه القصور فى التعليم الأولى، وأقترح وسيلتين لتحسين هذا النوع من التعليم:

الأولى: الإكثار من عدد مدارسه لكى تعالج القصور الكمى.

الثانية: تلقين المعلمين طرائق التعليم لكى تعالج القصور الكيفى.

١- جرجس سلامة: **اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر(١٨٨٢-١٩٢٢)**، رسالة دكتوراه، منشوره، القاهرة، الانجلو المصرية، ط١، ١٩٦٦. ص ٢٤

٢-منير عطا الله سلمان وآخرون: **تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية**، ط٣، القاهرة، مكتبه الانجلو المصرية، ١٩٧٢.ص١٠٦

٣- ساطع الحصرى: **حوليه الثقافة العربية**، جامعه الدول العربية، القاهرة، الاداره الثقافية، ١٩٤٩، ص٣٦١

٤ -الرجع السابق ص٣٦٣.

٥- المركز القومى للبحوث التربوية: **وزراء التعليم فى مصر وابرز إنجازاتهم** ، مرجع سابق ص ٧ .

٦ - المرجع السابق، ص٤١

وترجمت اللجنة كلا المقترحين إلى عمل تشريعى، فوضعت مشروع قانون بتنظيم المدارس الأولية لتحل محل الكتاتيب تدريجيا، ومشروع لائحة إنشاء مدرسة المعلمين المركزية [١]

وقد أجمعت الدراسات على أن هذا البرنامج لو وضع موضع التنفيذ وحددت لإتمام تنفيذه مدة معقولة لكان للتعليم فى مصر شأن غير شأنه، إلا أن الحكومة فى ذلك الوقت قصرت عنايتها على إنشاء مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى فقط ، و يمثل مشروع لائحة رجب والمشروع القومى نقطة تحول هامة من حيث ظهور فكرة مسئولية الدولة فى توفير نوع من التعليم الشعبى القومى لجميع أبنائها لأول مره فى تاريخ التعليم فى مصر فى العصر الحديث كما كانا المصدر الرئيسى لإصلاحات التعليم العام ابتداء من سنه١٩٢٣[٢].

ومن الملاحظ أيضا أن الجانب الكيفى لإصلاح التعليم فى هذين المشروعين كان يركز على توفير الموارد والتجهيزات، والعمل على ملاءمة التعليم للبيئة المحيطة وتطويرها عن طريق التعليم.

تخطيط التعليم الإلزامى فى عهد الاحتلال

استعان الخديوى توفيق بإنجلترا لحماية عرشه وحفظ الأمن والنظام ، وتركزت خطة بريطانيا لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية حول المحافظة على الأمن والنظام فى الداخل، وتدعيم الاحتلال فى مصر واستمراره فيها، والانفراد بالسيطرة على مصر وحرية التصرف فى شئونها الداخلية والخارجية، وقد حقق الاستعمار أهدافه لا عن طريق التواجد العسكرى فقط ولكن عن طريق الاحتلال الاقتصادي والسياسى والثقافى أيضا ، وكان الطريق إلى ذلك هو العمل على تربية تجنح إلى الاستكانة والخضوع، وان يكون اقتصادا متخلفا، وتجميد المجتمع جمودا يعوقه عن الحركة والتطور وكان التعليم من أهم وسائله لتحقيق أهدافه.[٣].

وقد مهد الاحتلال إلى استعمار تربوى يستهدف به ربط الأجيال الناشئة بمفاهيم خاطئة وقيم فاسدة تشيد بقوة المستعمر وتربط وجودهم بوجوده كما تهدف إلى تعميق الولاء للنظم الاجتماعية السائدة وهى نظم المجتمع الإقطاعى الاستعمارى[٤].

وقد ارتكزت السياسة التعليمية البريطانية فى مصر على عدة أسس كان من أهمها:
نجلزة الإدارة المصرية، والتقتير فى تعليم المصريين، وقصر الغرض من التعليم على الأعداد للوظائف، ونشر الثقافة الإنجليزية فى مصر، وتشكيل المناهج التعليمية لتلائم أغراض الاحتلال التعليمية [٥].

١- عبد الراضى إبراهيم محمد: **إصلاح التعليم الأولى**، مرجع سابق ، ص ٥٨ -ص٧٢ .

٢- المركز القومى للبحوث التربوية: **وزراء التعليم فى مصر وابرز إنجازاتهم**...، مرجع سابق ، ص ٧ .

٣- سعد مرسى احمد، سعيد إسماعيل على: **تاريخ التربية والتعليم**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣.ص ٣٦٨

٤- **تقرير اللجنة الوزارية للقوى العامله عن السياسة التعليمية**، القاهرة، الهيئة القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.ص ٧

٥- جرجس سلامة: **اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)**، مرجع سابق. ص ٤

وقد فخر كرومر انه استطاع القضاء على النهضة التعليمية فى المجتمع المصرى رغم حاجة الشعب إليها فى ذلك الوقت [١]، وذلك من خلال حصر أهداف التعليم فى مصر فى نطاق:-

أ- نشر مبادئ اللغة العربية والحساب عن طريق التعليم الأولى للذين تسمح الإمكانيات لهم بذلك.

ب- إعداد طبقه متعلمة تعليما راقيا تفى بمطالب الخدمة فى الحكومة[٢]

وعمل الاحتلال على تحقيق أهدافه الاستعمارية من خلال عدة وسائل منها :

١. منح أول عطلة صيفية للمدارس بعد أن كان شهر رمضان هو العطلة السنوية الوحيدة منذ عهد محمدعلى وهذا يعنى أن السنة الدراسية كانت مدتها أحد عشر شهرا وبهذا القرار تم **تخفيض مدة السنة الدراسية** ، كما كان من أهم وسائل الاحتلال لنجلزة التعليم.

٢. إبعاد التلاميذ المتقدمين فى السن وبطىء التعلم من النظام التعليمى

٣. تخفيض المجانية إلى اقل حد ممكن.

٤. اشتراط الامتحان الدقيق للنقل.

٥. فصل عهدة إدارة المكاتب الأهلية عن نظارة المعارف وإحالتها إلى الأوقاف.

٦. خفض ميزانية التعليم حيث كان نصيب التعليم من الميزانية ١,٠٢٪ عام ١٨٨٢ وفى ١٨٩٠اصبحت نسبته ٨٧ ,٪.[٣] .

وقد علل ذلك مستر "مان" فى تقريره المرفوع إلى وزير المعارف فى ذلك الوقت ينصح فيه : " انه ليس من حسن سياسة الدولة أن تقدم المعونة فى الأطوار الأولى من التعليم للأطفال الذين لا يقدرون على إتمامه بنجاح، بيد أنه مهما كان القرار النهائى فيما يتعلق بالأجور المدرسية -ويقصد هنا المصروفات المدرسية - فان من الواضح على الأقل أن وزارة المعارف ليست ملزمة بحكم وظيفتها أن تقدم لجميع التلاميذ الذين ينتفعون الآن برخص وسائل التعليم كالتغذية ومعدات السكنى أو بعضها بأثمان تقل بوجه عام عن تكاليفها الأصلية".

كما نصح بزيادة المصروفات حيث "أن الانخفاض العام فى هذه المصروفات لا يمكن تعليله من الوجهة التاريخية إلا بما كانت تظهره الحكومة فى بدء نهضة مصر الحديثة من الرغبة المحمودة فى غرس التعليم العام بغض النظر عما يتكلفه ذلك من المال أما الآن فيرجع إلى ما تمتاز به الحكومة المصرية من السخاء بيد أن هذا الرخص فى وسائل التعليم عرضة للنقد " ونصح بالتشدد فى الامتحانات بل ووجه اللوم إلى وجود الدور الثانى فى الامتحانات على انه نوع من

١- لطفى بركات احمد: *فى فلسفه التربية*، دار المريخ، ط ١، ١٩٨٦. ص١٦٢

عن CROMER,E.,B., :**Modern Egypt** , London :The Macmillan co, 1907. p534

٢- **تقرير اللجنة الوزارية للقوى العامله**، مرجع سابق ، ص٧

٣- المركز القومى للبحوث التربوية: **وزراء التعليم**....، مرجع سابق صص ٤٧-٥٣

التخفيض لمستوى الامتحانات وتسهيل النجاح مما قد يؤدى إلى حدوث تراخ فى جهود المدرسين والتلاميذ على السواء[١].

ولكن الوعى القومى المتزايد وانتشار المقاومة والرفض للسياسة التعليمية الإنجليزية قد أدى إلى اضطرار سلطات الاحتلال إلى منح مجالس المديريات التى أنشئت عام ١٩٠٩ سلطة الأشراف على التعليم، فاصبح من حق هذه المجالس فرض ضريبة تعليمية تعادل ٥٪ من الضرائب على الأطيان لاستخدامها فى الخدمات العامة ومن بينها التعليم وقد استطاعت هذه المجالس أن تحقق نجاحا كبيرا فى التوسع التعليمى فاق جهود الحكومة[٢].

وبصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أصبحت مصر من الوجهة الرسمية دولة مستقلة عن الحماية التى فرضتها إنجلترا عليها عند نشوب الحرب العالمية الأولى سنه ١٩١٤، وقد تبع صدور هذا التصريح جملة من الإجراءات التى كان الهدف منها "إلباس البلاد زى الاستقلال"" وكانت أهم هذه الإجراءات صدور دستور ٢٣ [٣].

وتضمن الدستور ثلاثة مواد تتعلق بالتعليم:

- مادة ١٧ وتنص على أن "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام وينافى الآداب."
- مادة ١٨ "تنظيم أمور التعليم يكون بقانون."
- مادة ١٩ "التعليم الأولى إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة"[٤]

وعلى الرغم من أن هذا النص يعطى للمصريين حق التعليم بالمجان إلا انه قصره على المكاتب العامة فقط، أي على الكتاتيب "التى تشرف عليها الأوقاف" مع إبقاء المصروفات بالمدارس مما أدى إلى انعدام تكافؤ الفرص أمام جميع المصريين، وقد رأى البعض أن مواد الدستور المتعلقة بالتعليم تمثل بداية مرحلة التخطيط ورسم السياسة العامة لتحقيق أهداف التعليم الأولى وتعميمه بين أفراد الشعب [٥]، كما أن المادة(١٨)التى تعنى بتنظيم أمور التعليم عملت على إضفاء الصفة التشريعية التعليم وبذلك لا يكون عرضا' لأهواء القائمين على التعليم .

وقد صدرت عدة مشروعات تعليمية خلال تلك الفترة لتعميم التعليم ونشره ، مثل مشروع التعليم الإلزامي عام ١٩٢٥، ولكنها أفرزت ثلاثة أنواع من مدارس المرحلة الأولى وهى المدرسة الابتدائية والمدرسة الأولية والمدرسة الإلزامية.

١-تقرير عن بعض نواحى التعليم فى مصر مرفوع إلى حضره صاحب المعالى وزير المعارف العمومية من المستر ف.او.مان مفتش المدارس وكليات المعلمين باداره المعارف بإنجلترا إبريل ١٩٢٩: **الطليعة**، ع١٢، صص ١٣٨-١٤٦

٢- عليه على فرج: **التعليم فى مصر بين الجهود الاهليه والحكومية**، الاسكندريه، منشأه المعارف، ١٩٧٦. صص١٣٥-١٣٧.

٣-سعد مرسى، سعيد إسماعيل: **تاريخ التربية والتعليم**، مرجع سابق ص٤٤١

٤- أبو خلدون ساطع الحصرى: **حوليه الثقافة العربية**، السنة الأولى ، مرجع سابق صص٣٦٠-٣٦١

٥- عبد الرضى إبراهيم: **إصلاح التعليم الأولى** ، مرجع سابق ، صص٨٠

- وبدأت عدة محاولات لتوحيد مدارس المرحلة الأولى مثل تحويل المدارس الإلزامية إلى نظام المدارس الأولية من حيث طول اليوم الدراسى، وإلغاء تدريس اللغة الإنجليزية فى المرحلة الابتدائية، وبالرغم من كل ذلك فقد ظلت المرحلة الأولى للتعليم غير موحدة مما أدى إلى نقد السياسة التعليمية فى البلاد فاتخذت الوزارة خطوات جديدة نحو عملية التوحيد ومن أهم تلك الخطوات:
- توجيه العناية برفع مستوى المعلم الإلزامي.
- إلغاء المصروفات من التعليم الابتدائى سنة ١٩٤٤، ومن رياض الأطفال عام ١٩٥٠.
- إعفاء أولياء الأمور عام ١٩٤٩ من دفع نفقات الكتب المدرسية والتغذية فى الابتدائى.
- صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ كخطوة أخيرة نحو التوحيد وذلك بإدماج نوعى التعليم فى المرحلة الأولى فى نظام إلزامي موحد مدته ٦سنوات وزوال الفارق بين المدارس الأولية من جهة ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية من جهة أخرى، وسميت هذه المرحلة بمرحلة التعليم الابتدائي الإلزامي.

ولأول مرة فى تاريخ مصر التعليمى تم توحيد جميع مدارس المرحلة الأولية ولو انه كان فى الواقع ظاهريا إذ استمرت المدرسة الابتدائية تتميز بمبانيها وبمعلميها وإمكانياتها عن المدرسة المحولة[١]

وكان الجانب الكيفى للتعليم الإلزامي خلال هذه الفترة منخفضا إلى حد كبير وذلك للأسباب التالية:

١. حاول مقدمو مشروع ١٩٢٥ الاقتصاد فى نفقات التعليم الإلزامي وتوفير عدد المعلمين، واستيعاب اكبر قدر من الملزمين عن طريق نظام نصف اليوم ؛ فأدى إلى إرهاق المعلمين الذين قاموا بتدريس ٤٨ درسا فى الأسبوع ، مما أدى إلى عدم أداء واجبهم على اكمل وجه.
٢. أن مدة التعليم الإلزامي خمس سنوات ولكن على نظام نصف اليوم فتكون مدة الدراسة اقل من هذا بكثير، مما اثر على تحصيل التلاميذ و ارتدادهم إلى الأمية بعد تخرجهم .
٣. وجهت أولويات التمويل للتعليم الثانوى والعالى فكانت مجموع اعتمادات التعليم الإلزامي فى ميزانية وزارة المعارف وميزانية مجالس المديريات اقل من ٤٠ ٪، وقد أدى ذلك إلى أن نسبة التلاميذ الذين يجدون أماكن فى المرحلة الأولى كانت اقل من نصف الأطفال الذين تنطبق عليهم شروط الإلزام، بالإضافة إلى ضعف فرص التعلم الموجودة فى التعليم الإلزامى.
٤. كما أن المناهج تنقصها الناحية العملية ، مع عدم إلمام المعلمين الحاليين بهذه المناهج، وكان هذا من أهم أسباب فشل تجربة قرية المنايل التى كان هدفها جعل التعليم متصلا بالحياة الريفية وجعل المدرسة مركزا لخدمة القرية.
٥. كان التعليم الإلزامي يكاد يكون بلا كتب، فلا يستعمل التلاميذ فى كل فرقة إلا كتابا للمطالعة وكتابا للحساب، ما عدا الفرقة الثالثة التى لها أيضا كتاب لمبادئ العلوم، وهذه الكتب توزع

١- محمد خيرى حربى وآخرون: **تطور التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية خلال الخمسين سنة**، مرجع سابق صص ٥٦-٥٧

على التلاميذ فى أول الدرس لتجمع منهم فى آخره وبالتالى كانت الكتب التى توزع على التلاميذ ممزقة وقذرة.

٦. كانت نسبة الغياب فى القرى كبيرة و تتروح بين ٢٠٪ و٦٦٪ ، وهذا نوع من الهدر فى الأموال وقد يرجع ذلك إلى التعجل فى تقرير الإلزام فى بعض القرى .

٧. قضى قانون التعليم الإلزامي بالتحاق الطفل بالفرقة الأولى متى بلغ السبعة من عمره، وبنقله فى نهاية كل سنة من إلى فرقة أعلى، متى حضر ستة شهور من السنة على الأقل (أي النقل الآلي دون أية اختبارات) ولم يراع اكتشاف المتأخرين دراسيا، ولا الفروق الفردية بين التلاميذ من ناحية الاستيعاب والقدرة على التحصيل.

٨. بعد محاولة توحيد التعليم الإلزامي مع الابتدائي وإلغاء المصروفات من التعليم الابتدائي، اشتد الضغط على المدارس الابتدائية مما اجبر الوزارة على إنشاء عدد من الفصول الجديدة فى المدارس ثم حشدت التلاميذ فى الفصول، قبل أن تعد لهم الإمكانات المناسبة للتعلم أو المدرسين الأكفاء والمقاعد والأدوات الكافية ، وفى هذه الفترة تجاوزت كثافة الفصل أربعين وخمسين تلميذا [١].

ومما سبق يتضح أن لائحة رجب قامت على دراسة المشكلات التعليمية والتوفيق بين حاجات الأمة الحاضرة وماضيها ومستقبلها وبين النظام التعليمى الحديث والنظام التعليمى المتمثل فى الكتاتيب وكانت أول تشريع مصرى يتعرض لوضع شروط ومواصفات معينة لاختيار المعلم فى المرحلة الأولى، وفى عام ١٨٧٢ أنشئت دار العلوم التى كانت مهمتها إعداد قليل من معلمى المكاتب بالإضافة إلى المحاضرات العامة التى كانت تقدم بها، ولم يكن لدار العلوم فى ذلك الوقت خطة دراسية معينة فلم يكن هناك مدة محددة أو منهاج معروف للدراسة حتى عام ١٨٧٤ الذى وضعت فيه خطة دراسة تستهدف تنظيم الدراسة كما حددت مدة الدراسة بخمس سنوات[٢]، أما قومسيون ١٨٨٠ فقد اتخذ لائحة رجب أساسا لما تبنته من إصلاح وبدأ هو من حيث انتهت فقد نظم عملية التمويل تنظيما أكثر فعالية ودقه، وقد تميز المشروعان بالتوازن بين الكم والكيف.

وبالرغم من هذا فإن الحالة الاقتصادية كانت تعانى تدهورا شديدا، وقد كان لهذا اثر كبير فى عدم تنفيذ المشروعين، حيث قصرت الحكومة عنايتها على إنشاء مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى ذلك أن القوى السياسية فى هذه الفترة كانت تسعى إلى استمرار التعليم الذى يؤكد بقاءها واستمرارها

ثم جاء الاحتلال البريطانى وكان من الطبيعى فرض نفسه على ارض مصر لا عن طريق التواجد العسكرى فحسب ، ولكن عن طريق الاحتلال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وكان التعليم من أهم وسائله لتحقيق أهدافه [٣]، فأخضع النظام التعليمى لثنائية تمكن الاستعمار المتحالف مع الإقطاع عن طريقها أن يفرض على غالبية أبناء الشعب نظاما تعليميا مغلقا يتمثل فى الكتاتيب والمدارس الأولية المحدودة بعددها وإمكانياتها والمنفصلة بخططها وبرامجها ومعلميها عن سائر

١- إسماعيل محمود القبانى: **دراسات فى مسائل التعليم**، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥١. صص ١٤٢-١٩٢

٢-محمد سيف الدين فهمى: **المنهج فى التربية المقارنة**، مرجع سابق صص٢٨٣ ٢٨٤

٣-سعد مرسى احمد، سعيد إسماعيل على: **تاريخ التربية والتعليم**، مرجع سابق، ص ٣٦٨

مراحل التعليم ، فى الوقت الذى اغلق فيه التعليم المحدود المجال عن غالبيه أبناء الشعب ، وأقام الاستعمار نظاما آخر يتمثل فى المدارس الابتدائية ذات المصروفات وكان هدف هذه السياسة حرمان غالبية الشعب من التعليم مع الاحتفاظ للطبقة الإقطاعية بامتيازها تمكنها من الأخذ بفرص التعليم حتى نهايته ، وما يستتبع ذلك من وثوب إلى الوظائف الهامة فى الدولة للتحكم فى مقدرات البلاد[١].

و من جهة أخرى وعلى الرغم مما سبق كان التعليم الإلزامي فى فترة ما قبل الثورة يتميز بوضوح الأهداف التى اتسمت بالإجرائية، كما عملت السياسات على تحقيق المواءمة بين أهداف التعليم وبين طبيعة المجتمع عن طريق عدة محاولات من خلال اتجاهين :

أولهما: المزج بين التعليم النظرى والعملى وتمثل ذلك فى تجربة المدارس العاملة ١٩٢٥.وثانيهما: ترييف التعليم وتمثل ذلك فى تجربة المدارس الأولية الريفية ١٩٤٢ - تجربة مدرسة قرية المنايل الريفية ١٩٤٦[٢]،وهذان الاتجاهان من أهم الوسائل التى نودى بها حديثا لزيادة الدافعية للتعليم والمواءمة بين التعليم والبيئة المحيطة وذلك للتغلب على مشكلة التسرب التى هى من أهم منابع الأمية والهدر فى التعليم.

التخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي فى عهد الثورة ١٩٥٢-١٩٦٠
(مرحلة التخطيط الجزئى)

كانت هناك أحداث ممهدة للثورة فى المجتمع المصرى مثل كثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها، وثورات الفلاحين ضد استبداد الإقطاع و كانت تلك هى مرحلة الغضب التى مهدت لاحتمالات الثورة [٣]، كما شهد النظام التعليمى أيضا عدة سياسات ممهدة لقيام الثورة مثل إقرار مجانية التعليم وتوحيد التعليم وإلغاء الثنائية وكان آخرها قانون ١٤٣ لعام ١٩٥١ بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي.

وقد وضعت الثورة فى بدء قيامها ستة مبادئ هى:

القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية ،إقامة جيش وطنى قوى، إقامة ديمقراطية سليمة وقد وجهت الثورة جهودها للمبادئ الثلاث الأولى للتحرر الوطنى بدأ بإصدار قانون الإصلاح الزراعى ، سنة ٥٢ ثم تلاه إسقاط الملكية سنة ١٩٥٤، وقد انتهت هذه المرحلة عام ١٩٥٦ بالقضاء على النفوذ البريطانى بعد العدوان الثلاثى وإعلان تأميم قناة السويس[٤].

١-تقرير اللجنة الوزارية ، مرجع سابق ، ص٨

٢- عبد الله محمد بيومى: معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى بمدارسهم دراسة ميدانية القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٣، صص٤٨-٥٣

٣-ج.م.ع ، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو: الجزء الأول - قرارات سياسية، القاهرة، ١٩٨٥. ص ٦٨

٤- منير عطا لله، آخرون: تاريخ ونظام التعليم، مرجع سابق ص١٦٨، ١٦٩

وعلى الرغم من عدم ظهور لفظة التخطيط فى بيانات الثورة فى المبادئ الستة ولكن مجرد وضع هذه المبادئ بترتيب منطقى وحشد طاقة العمل الوطنى لتحقيقها يعتبر أسلوبا تخطيطيا فى معالجة المشكلات وحلها، وقد أدركت القيادة السياسية ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط فكان تطبيق التخطيط الجزئى حتى نهاية الخمسينات وتطبيق التخطيط الشامل فى أوائل الستينيات وقد ظهر التخطيط الجزئى فى سياسة مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات والبرنامج الأول للتصنيع والتخطيط للتعليم لخمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٥٧/٥٦ .[١]

بدأ عهد التعليم فى ظل الثورة بتعيين إسماعيل القبانى وزيرا للتعليم وكان مشهورا عنه فى تلك الفترة بأنه رائد الاتجاهات الحديثة ونصير الكيف فى التعليم، وهذا يعبر عن اعتماد الثورة على التعليم الجيد لتحقيق أهدافها، حيث كان هدف الثورة الإصلاح القائم على العلم وعلاج الفساد عن طريق الدين والأخلاق، وعلى إعداد الفنيين للتصنيع والفلاح المستنير للريف المتحرر من الإقطاعيين والجيش القوى القادر على محاربة أعداء الثورة[٢].

وبدا إسماعيل القبانى فى تنفيذ برنامجه لإصلاح التعليم الإلزامي الذي قدمه عام ١٩٤٠، عندما ألغيت المصروفات بالمدارس الابتدائية وزاد الطلب الشعبى عليها ، وقد حدد للبرنامج مدة خمسة وعشرين عاما لاستيعاب كل الأطفال فى سن التعليم والميزانية المقترحة ٨٩ مليون جنيه اعتمادات سنوية للتعليم ككل باعتبار أن الأطفال الذين تقع أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة سوف يصلون عام ١٩٧٠ إلى حوالى ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف طفل وان التلميذ الواحد فى هذه الفترة يتكلف ٢٤ جنيها فى السنة.

وحيث أن هذا المبلغ غير متناسب مع الأحوال المالية للبلد فقد اقترح البرنامج عدة سياسات لخفض النفقات:

أ- إعداد معلم خاص لهذا التعليم فى معاهد يلتحق بها الطلبة من التعليم الثانوى وليس الجامعة، لكى تخرج معلم فصل وليس معلم مادة، مع إلغاء اللغة الأجنبية من برنامج المرحلة.

ب- تخفيض نفقات التعليم بتبسيط المبانى والأثاث والأدوات والنظم الإدارية والاستغناء عن كل ما هو كمالى، لكى يصل متوسط تكلفة التلميذ ١٠ جنيهات فى السنة.

ج- تقسيم التعليم العام المشترك بين جميع الأطفال إلى مرحلتين، يبدأ بتعميم المرحلة الأولى منها ثم يعمل بعد ذلك على تعميم المرحلة الثانية ويكون بالصورة التالية:

- مدارس ابتدائية من (٦-١٠) لجميع الأطفال مجانية.
- مدارس وسطى من١٠-١٤ بالقدر التى تسمح به الموارد المالية والإنشائية، وتكون مجانا، على أن تستوعب فى نهاية الفترة ١٠٪ من خريجى المدرسة الابتدائية السابقة، ويكون الالتحاق على أساس امتحان للقبول يراعى فيه الكشف عن استعدادات الطفل، ويمنح الناجحون فى نهاية الدراسة شهادة إتمام التعليم العام.
- فصول تكميلية من ١٠-١٢ بالمدارس الابتدائية فى الجهات التى لا تتوافر فيها مدارس وسطى ويكون فيها التعليم مجانا بوجه عام.

---

[١]- محمد خيرى حربى: **تطور التخطيط التربوى**...، مرجع سابق صص٤٩-٥٠

[٢]- ساطع الحصرى، **حوليه الثقافة ، السنة الرابعة** ، مرجع سابق ، صص٢٢٢- ٢٢٣

- مدارس ثانوية نظرية وفنية من ١٤ -١٨ وتكون مجانا للمتفوقين وبمصروفات لغيرهم وينشأ منها بقدر ما تسمح به حاجة البلاد.

وأشار إسماعيل القبانى فى نهاية المشروع إلى أنه "قد يبدو أن هذا جهد فوق طاقة البلاد ولكن البرنامج المقترح يمثل الحد الأدنى من التعليم الذى يحقق مبدأ الديمقراطية، ويجعل مصر أمة متعلمة بالمعنى الصحيح ، كما أن تنفيذ هذا البرنامج فى الظروف الحاضرة يفتح الطريق لحل أزمة تبدو مستعصية وتهدد التعليم الابتدائي والثانوى بالتدهور لمدة طويلة"[١].

وعلى هذا الأساس اصبح هيكل التعليم قبل الجامعى يشمل البنين والبنات ويبدأ ما بين السادسة والسابعة ويتضمن أربع مراحل دراسية هى:

- الدراسة الابتدائية ومدتها ٦ست سنوات.
- الدراسة الابتدائية الراقية.
- الدراسة الإعدادية ومدة الدراسة بها أربع نوات

الدراسة الثانوية وأنواعها ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات

وفى هذه الفترة قام التعليم الإلزامى على عدد من الأسس من أهمها :

- أن التعليم الابتدائي يمثل حدا ادنى للتعليم فى مصر لا غنى عنه لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين مستنيرين للاضطلاع بالمسئوليات الاجتماعية والوطنية والحياة العملية .
- وهو مرحلة إجبارية ومن واجب الدولة أن توفر لكل طفل مكانا فى هذا النوع من التعليم مجانا .
- انه الطريق الوحيد الذى ينفذ منه التلميذ إلى المعاهد التعليمية المختلفة أو إلى الحياة العملية.
- للتعليم الإلزامي الأسبقية فى سياسة تعميم التعليم وفى ميزانية وزارة المعارف [٢]

الجوانب الإيجابية والسالبة المؤثرة على كيف التعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٥٢ -١٩٦٠:

تميزت الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠ بالعديد من الجوانب الإيجابية التى كان يمكن أن تكون أساسا قويا لتطوير وإصلاح التعليم الإلزامي فى مصر، ولكن كانت هناك العديد من العوامل التى عوقت مسيرة الإصلاح خلال تلك الفترة.

أ- الجوانب الايجابية المطورة لكيف التعليم الإلزامى خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٠.

كانت هناك عدة جوانب مطورة لكيف التعليم الإلزامى من أهمها :-

١- استخدام التشريعات كبديل للتخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي:.

٢-عقد مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية بالقاهرة.

٣- التمهيد لخطة تعميم التعليم الإلزامى.

١- إسماعيل محمود القبانى: **دراسات فى مسائل التعليم**، مرجع سابق ، صص ٢٠٣ -٢٢٠

٢- أبو خلدون ساطع الحصرى: **حولية الثقافة العربية**، السنة الرابعة، مرجع سابق ، ص ص٢٢٢ .

٣- الاتجاه نحو لامركزية الإدارة.

٤- الاهتمام بتطوير بعض عناصر العملية التعليمية مثل نظم المعلم، ورسم سياسة محددة لإنشاء الأبنية المدرسية، وتطوير نظم الامتحانات.

١- استخدام التشريعات كبديل للتخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي:.

يمكن أن تكون التشريعات العماد الذى ترتكز عليها الأنشطة التعليمية، وأيضا تمثل مخططا مستقبليا للتعليم فى ضوء ما ينتظر حدوثه من تغيرات اجتماعية كما أنها أدوات مرنة تستهدف تعبئة فعالة للنظم التعليمية فى عالم متغير.[١]

وقد اعتمدت السياسات فى هذه المرحلة على التشريعات لتكون أداة حاكمة لكيف التعليم الإلزامى ، فظهرت ثلاثة قوانين بشأن تنظيم وإصلاح التعليم الابتدائي الممثل للمرحلة الإلزامية خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٦ وهى :

- **-قانون ١٤٣ لعام ١٩٥١** وكان بغرض توحيد المرحلة الأولى من مراحل التعليم واعتبار التعليم الابتدائي إلزاميا وبالمجان لجميع الأطفال[٢]..
- **-قانون رقم ٢١٠ لعام ١٩٥٣** وكان نتيجة لقرارات اللجنة الوزارية للتعليم التى أنشئت ضمن الهيئة العليا لتنسيق الخطط للعمل على رسم سياسة ثابتة منسقة للنهوض بمرافق البلاد عامة[٣].

القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦:، حيث أعيد النظر فى بعض مواد القانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣، تنفيذا لتوصيات مؤتمر التعليم الإلزامي المجانى للبلاد العربية الذى عقدته منظمة اليونسكو بالتعاون مع جامعة الدول العربية بالقاهرة (٢٩ديسمبر - ١١يناير ١٩٥٥) بتقرير حد ادنى لفترة التعليم الإلزامي لا تقل عن ٦سنوات، ذلك أن نظام التعليم الابتدائي كان لا يكفل للتلاميذ تعليما لمدة ست سنوات، خاصة للمقيمين بالمناطق الريفية النائية حيث تنتهى دراستهم بنهاية السنة الرابعة لعدم توفر مدارس إعدادية فى هذه المناطق[٤]

وقد اعتمدت السياسات التعليمية خلال هذه الفترة على القوانين الثلاث سابقة الذكر للتخطيط الكيفى للتعليم الإلزامي فى هذه الفترة، حيث حددت الإطار التى ينبغى أن تتم بداخلة الإصلاحات فى سنوات العمل بها تفصيلا وهى :

مبادئ المجانية والإلزام - قواعد الإلزام وتنفيذه والإعفاء منه - شروط القبول - مواد الدراسة - عدد الدروس - مواعيد الدراسة - نظام النقل - الامتحان النهائى - اللجان الاستشارية - واجبات مجالس المديريات والبلديات.

١-ايفا م. ماريشن :اتجاهات جديدة فى التشريعات التربوية ،**التربية الجديدة**، ع٨ س٣ ،١٩٧٦،صص٧٧-٧٨

٢- **القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١** بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائى(مادة ١)

٣- **قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣**، مرجع سابق (المذكرة الإيضاحية)

٤- **قانون التعليم الابتدائى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦** (المذكرة الإيضاحية)

كما راعت تلك القوانين الاتجاهات الحديثة والدولية لإصلاح التعليم الإلزامى، ففى يوليو ١٩٥١ اصدر المؤتمر الدولى للتعليم العام التوصية رقم (٣٢) بشأن "التعليم الإلزامي وإطالة مدته " استنادا إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠/١٢/١٩٤٨ " الذى يعترف بحق جميع الناس فى التعليم، كما نص على مجانية التربية الأساسية والتعليم الابتدائي، وعلى أن هذا الأخير اشد إلزاما" [١]

وكان من بنود هذه التوصية ضرورة وضع خطة لتعميم التعليم الإلزامي، على أن يسبق خطة التعميم بحوث ودراسات من " أدق واعمق ما يمكن حول الجانب الكمى من المشكلة، بمعنى أن تعد إحصائيات عن الذين هم فى سن التعليم فعلا وتقديرات تنبئية لعددهم فى المستقبل "، وينبغى أن تنسق خطط الإلزام مع خطط الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد على أن تتمتع بالأولوية، وعلى البلاد التى لم تفرض قوانينها إلزامية التعليم بعد أن تحدد الحد الأدنى للتعليم الإلزامي على أن تتراوح هذه المدة من خمس إلى سبع سنوات، وإلا تخفض هذه المدة " حتى ولو ظلت نسبة الذين لا يتمتعون بمزايا تطبيق قانون الإلزام ممن هم فى سن الإلزام كبيرة (قد تبلغ ٥٠٪) "

وبناء على ذلك صدر فى ديسمبر ١٩٥١ قانون ١٤٣ لعام ١٩٥١ الذى عمل على توحيد مدارس المرحلة الأولى وإلزاميتها بالإضافة إلى العناصر سابقة الذكر والتى لم يخرج عنها قانون ٢١٠لعام ١٩٥٣، وقانون ٢١٣ لعام١٩٥٦، كما لم تخرج توصيات مؤتمر القاهرة عن توصيات المؤتمر الدولى بجنيف، وعلى هذا الأساس حرص قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ على أن تكون سنوات التعليم الإلزامي ست سنوات كاملة.

و كان الاهتمام الأكبر فى القوانين الثلاث لمجانية التعليم وإلزاميته ووضع الترتيبات لتحقيق الاتجاهين من حيث التمويل ولامركزية الإدارة وقد أثرت هذه المبادئ على بعض عناصر التعليم الكيفية مثل نظم النقل من فرقة إلى أعلى وعدد الحصص الأسبوعية، التى اختلفت من قانون إلى قانون.

فقد كان هناك اتجاه لخفض الحد الأدنى لعدد الدروس فى الأسبوع، حيث كانت خطة الدراسة الأسبوعية عام ١٩٥١ الحد الأدنى ٣٤ درسا ثم خفضت فى قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣ إلى ٣٢ درسا، ثم خفضت فى قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ إلى ٣٠ درسا أسبوعيا وقد يرجع هذا التخفيض إلى إلغاء اللغة الأجنبية من خطط الدراسة عام ١٩٥٣ أما فى قانون عام ١٩٥٦ فهناك عمد لإنقاص عدد الحصص وذلك للاعتماد على الفترة المسائية لاستيعاب اكبر قدر من الملزمين ، وكانت هذه بداية غلبة الجانب الكمى على الكيفى.

كما يلاحظ انه على الرغم من الظروف المختلفة التى تعرضت لها البلاد والتعليم خلال الست السنوات التى صدرت خلالها القوانين الثلاثة إلا أن مواد هذه القوانين قد تميزت بالثبات فيما عدا تغيرات طفيفة.

---

[١] - **توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام من عام ١٩٣٤- ١٩٧١**، مرجع سابق ص٩٤

٢- عقد مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية بالقاهرة :

يعتبر مؤتمر التعليم الإلزامي المجانى مرحلة النضج لحركة التعليم الإلزامي فى الدول العربية كلها فقد تناول التعليم الإلزامي من عدة جوانب ،و كان من أهم أهدافه :

(١) عرض عام لحالة التعليم الإلزامي المجانى ومشكلاته فى البلاد العربية.

(٢) دراسة العوامل والظروف التى قد تسهل فى كل بلد نشر هذا التعليم وتعميمه.

(٣) التشاور فى الحلول الممكنة للمشكلات الخاصة بالتعليم الإلزامي.

(٤) البحث فى تنظيم التعاون بين الدول كلها أو بعضها لحل المشكلات الخاصة بهذا التعليم.

(٥) دراسة وسائل النهوض بمدارس التعليم الإلزامي المجانى وعلمية ومناهج الدراسة فيه [١].

وقد تصدى المؤتمر لقضايا متعددة بدرجة من العمق ويتضح ذلك من توصياته، فقد أوصى المؤتمر بأن هدف التعليم الابتدائي الإلزامي هو تكوين المواطن الصالح وتزويده بالعناصر الأساسية من المعرفة والمهارات ، وعليه يجب تقرير حد ادنى لفترة الإلزام بحيث لا تقل عن ست سنوات مع مراعاة أن تكون هذه المرحلة غير مغلقة مع عدم الازدواج بينها وبين مرحلة أخرى، كما يجب أن تضع كل دولة فى اقرب وقت ممكن خطة كاملة دقيقة، مبنية على الحقائق الواقعية لتعميم التعليم الإلزامي فى المرحلة الأولى، وإنشاء هيئة مشتركة من رجال التعليم والأهالي ومراعاة وجه نظرها فى مشروعات التعليم ومشاكله، كما يجب ألا تقل السن المحددة للعمل عن السن التى تقرر فيه ترك المدرسة الابتدائية [٢].

٣- التمهيد لخطة تعميم التعليم الإلزامي :

بدأت الوزارة فى الاستعداد لوضع خطة لتعميم التعليم الإلزامي تنفيذا لتوصيات مؤتمرى القاهرة وجنيف فقد تم تقسيم الوزارة إلى إدارات وأقسام تتبع وكيل الوزارة الدائم وإدارات وأقسام تتبع كل مجموعة منها وكيل وزارة مساعد بموجب القرار الوزاري رقم ٤٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢، أما الإدارات التى تتبع وكيل الوزارة الدائم فهى : إدارة الإحصاء ،وإدارة الشئون العامة، وإدارة تنسيق البحوث والمشروعات، وإدارة التنظيم.، على أن تتولى هذه الإدارات البحث والتخطيط والإشراف على التنفيذ، معاونة وخدمة باقى الإدارات بالديوان والمناطق التعليمية[٣].

و كانت إدارة البحوث الفنية والمشروعات قد أنشئت لأول مرة سنة ١٩٣٦ إلا أن هذه الإدارة لم تكن مستقرة طوال الفترة السابقة إلا أنها بدأت تستقر بصدور القرارات الوزارية رقم ٥٦٣ لسنة

---

[١]- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم، إدارة الثقافة العامة: **مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية (٢٩ ديسمبر ١٩٥٤- ١١ يناير ١٩٥٥)** ، القاهرة، ١٩٥٥، صص٥-٦

[٢]- سعيد إسماعيل على: **التعليم فى الوطن العربى- الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق ، صص٢٥-٢٦

[٣]- ج.م.ع ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية: **تطور نظم وأساليب الاداره التعليمية من سنه ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر -دراسة توثيقيه** /عوض توفيق ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٨٥، صص ٨٩ -٩٠.

١٩٥٥ ورقم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ التى أصبحت بموجبها جهازا فنيا متكاملا يضم قسما لتعليم الكبار وقسما لتتبع المشروعات ويتبعه متحف التعليم ومكتبة الوزارة[١].

وتعتبر هذه الإدارة النواة الأولى للتخطيط فى الوزارة كما أن إدارات الإحصاء والشئون العامة وإدارة التنظيم هى بالإضافة إلى أنها إدارات معينة لإدارة البحوث الفنية فهى كانت أيضا من الإدارات – وخاصة إدارة الإحصاء – التى مهدت ورسخت البداية الأولى لعمل التخطيط فى الوزارة بتوفير البيانات والمعلومات بل رسمت صورة دقيقة عن نظام التعليم فى مصر عن طريق الدراسات التى قامت بها هيئة البحوث الفنية.

وبعدها ظهرت الخطة الخمسية ١٩٥٦-١٩٦٠ لتكون خطة تقديرية لما سوف تلتزم به الدولة فى الخطة الخمسية لخطة التنمية.

٤- الاتجاه نحو لامركزية الإدارة :

عملت قوانين التعليم الابتدائى الصادرة خلال تلك الفترة على الحد من مركزية التعليم بالتدريج من حيث تقسيم المناطق وتوليها إدارة المدارس وتدبير جميع شئون التعليم فى هذه المناطق كما كان لإنشاء اللجان الاستشارية دلالة كبرى على نية الدولة للاتجاه نحو مشاركة رجال التعليم والأهالي وأيضا ممثلى الوزارات فى إدارة التعليم سواء بالمقترحات والتوصيات.

فقد نص القانونان- ١٤٣ لعام ١٩٥١ ، ٢١٠ لعام١٩٥٣ – على إنشاء مجالس استشارية وحددا اختصاصاتها وقد عدل القانون ٢١٠ لعام١٩٥٣ هذه الاختصاصات، وأضاف إليها ليزيدها فعالية كما نص على تنظيم إشراف المنطقة على المدارس عن طريق مفتش القسم وحدد اختصاصاته على انه المسئول عن نتائج العملية التعليمية .

وقد أصدرت الوزارة قرارا وزاريا رقم ١١٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤ متضمنا توسيع اختصاصات مراقبى المناطق ومفتشى الأقسام ونظار المدارس وبذلك قد خطت الوزارة خطوة نحو لامركزية التعليم، وقد اصبح لمراقبى المناطق حق تعيين المدرسين ونقلهم وترقيتهم وتوقيع العقوبة عليهم والبت فى المناقصات واستئجار الأماكن اللازمة للمدارس .

كما صدر القرار الوزارى رقم ٦٩٩ بتاريخ ٣٠ /١٩٥٦/٦ بشأن تشكيل ونظام واختصاصات اللجان الاستشارية للتعليم بالمناطق، وعمل هذا القرار بتطوير هذه اللجان فقد أضاف ممثلا لوزارة العمل وثلاثة مندوبين عن المجالس الاستشارية الفرعية للتعليم الصناعى والزراعى والتجارى بالمنطقة ترشحهم هذه المجالس، و مدير الصحة المدرسية بالمنطقة وممثلا للمجلس الإقليمى لرعاية الشباب، كما حدد النظام التفصيلى لعمل هذه اللجان، كما أضاف القرار لاختصاصات اللجان الأمور الآتية:

- دراسة الوسائل العملية لربط المدرسة بالبيئة وتأكيد التعاون بينهما، دراسة وسائل تشجيع الأهالى على المساهمة فى المشروعات التعليمية.
- النظر فى الاستفادة من الأموال والموارد المحلية فى مشروعات التربية والتعليم بالمنطقة ويدخل ضمنها أموال مجالس المديريات والمجالس البلدية والتبرعات... الخ)
- رسم خطة للتوسع فى التعليم بالمنطقة فى ضوء احتياجات الإقليم وإمكانيات الدولة.

١- المركز القومى للبحوث التربوية : **وزراء التعليم وابرز إنجازاتهم**: مرجع سابق ، ص١٥٥

• اقتراح إنشاء مدارس تجريبية أو نموذجية وتحديد الرسوم الخاصة بها[١].

وهذا القرار قد بلور عمل هذه اللجان كما انه أكد على دورها المهم فى إصلاح التعليم الإلزامى ووضع توصياتها موضع التنفيذ فى حدود إمكانيات كل منطقة أما التوصيات التى تخرج عن اختصاصات المنطقة فترفع إلى الوزارة ، على العكس من قانونى ١٤٣، ٢١٠ فقد كانت اختصاصات هذه اللجان مجرد اقتراحات ترفع إلى الوزارة لتقرر بعد بحثها ما يتخذ من إجراءات.

و كان الاتجاه إلى اللامركزية نقطة مهمة تحسب لكيف التعليم خلال تلك الفترة، ذلك أن" تعميم التعليم بالمرحلة الأولى يترتب علية ازدياد مضطرد فى عدد المدارس مع انتشارها فى مختلف الأرجاء، مما لا يتسنى معه أن تنال كل مدرسة العناية الواجبة من حيث الإشراف والتوجيه وتيسير حاجاتها [٢].

كما أن تقدم التربية من الناحية الكيفية يقتضى مشاركة اكبر من الأستاذة والمعلمين والسبيل إلى ذلك هو اللامركزية حيث تتيح للمؤسسة التعليمية أن تقف موقف التكيف الفاعل للمشكلات التى تعترضها ولا تكتفى بتطبيق الأنظمة والقوانين تطبيقا سالبا، ويأتي دور المجالس الإقليمية والهيئات الاستشارية فى تيسير عملية التفاوض مع الإدارة المركزية، كما أن تقريب المدرسة من بيئتها المحلية ومن أوساط الإنتاج والمنتجين...الخ من شأنه أن ييسر تنويع مصادر التمويل [٣]

٥ - الاهتمام بتطوير بعض عناصر العملية التعليمية.

اهتمت السياسات فى عهد الثورة بتطوير بعض عناصر العملية التعليمية المؤثرة على كيف التعليم من أهمها :-

إعداد المعلم ، ورسم سياسة لإنشاء الأبنية المدرسية ، وتطوير نظم الامتحانات

أ- إعداد المعلم:

عملت الوزارة على توحيد مصادر إعداد المعلم فقد كان هناك عدة معاهد لدور المعلمين والمعلمات لتخريج مدرسى المرحلة الأولى من التعليم قبل الثورة وهى :

(١) دور المعلمين والمعلمات (مدارس المعلمين والمعلمات الأولية والريفية) .

(٢) مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة الفرنسية - : وهى بدأت فى عام ١٩٥١ لتخريج مدرسى اللغة الفرنسية ومدة الدراسة بها سبع سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية.

---

[١]- المرجع السابق ص٢٢٢

[٢]-ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم، إدارة الثقافة العامة: مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية ، مرجع سابق ، صص ٥-٦

[٣]- آلان بينيايمى: ما الدروس التى تقدمها استراتيجية المنشآت الاقتصادية للتخطيط التربوى، مرجع سابق ، ص٢٨٠

(٣) مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة : وقد بدأت فى عام ١٩٥٣/٥٢ وكان يقبل بهذه الدراسة الحاصلون على الثانوية العامة ومدة الدراسة سنتان .

(٤) الأقسام الإضافية وكان يقبل بها خريجو مدارس المعلمين والمعلمات ثم أصبحت فى شكل بعثات داخلية للمدرسين والمدرسات الذين عملوا بالتدريس مدة لا تقل عن أربع سنوات.

(٥) معاهد ابتدائية لإعداد المعلمين والمعلمات : وهى معاهد وأقسام التربية الرياضية المتوسطة وأقسام الثانوية للموسيقى.

(٦) دراسات تكميلية نهاريه ومسائية : ويقبل بها الحاصلون على الثانوية العامة ومدة الدراسة بها سنة واحدة، بدءا من عام ١٩٥٤/٥٣ وقد أنشئ هذا النظام لتلافى العجز فى إعداد المعلمين[١]

وعملت الوزارة على توحيد هذه المصادر فألغيت مدرسه المعلمين والمعلمات الخاصة – التى أنشئت لتخريج مدرس مادة ، وحين وضِع نظام مدرس الفصل فى التعليم الابتدائى أخذت دور المعلمين والمعلمات الريفية تخرج مدرسى الفصل، أيضا ألغيت الدراسات التكميلية لحملة كفاءة التعليم الأولى[٢]

واصبح المصدر الوحيد لإعداد معلم التعليم الإلزامى هو مدارس المعلمين و المعلمات العامة والريفية وجعل الالتحاق بها بعد الحصول على الإعدادية لمدة ثلاث سنوات وأصبحت كلها تحت اسم مدارس المعلمين و المعلمات العامة والريفية وجعل الالتحاق بها بعد الحصول على الإعدادية لمدة ثلاث سنوات[٣] .

كما عدلت خطط ومناهج الدراسة بمدارس المعلمين والمعلمات فأدخلت اللغة الإنجليزية والتربية العسكرية والتمريض والإسعاف والصناعات المحلية، أدخلت التربية الزراعية فى المدارس الريفية للمعلمين والمعلمات وذلك لإعداد معلم الفصل القادر على تدريس الوحدات المدرسية فى الفصول الأربعة الأولى أما المواد الدراسية التى تحتاج إلى شئ من التخصص فى الفرقتين الخامسة والسادسة فقد استحدثت لها أقسام خاصة بمدارس المعلمين والمعلمات وقصر القبول فيها على الخريجين الممتازين وكانت مدة الدراسة بهذه الأقسام سنة واحدة [٤]

كما اهتمت الوزارة بتدريب المعلمين فى المرحلة الابتدائية لتأمين مستويات الكفاية للمعلم فقد كان قبل الثورة ما يسمى بالأقسام الإضافية يقبل بها خريجو مدارس المعلمين والمعلمات لتحسين مستوى المعلمين، ولكن نتيجة لاشتغال عدد ضخم بالتدريس بلا كفاية ولا خبرة، وجد أن عدد كبير من مدرسي التعليم الابتدائى غير مؤهلين تربويا بلغ ٢٠،٠٠٠ مدرسا تقريبا .

---

[١] –ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم، إدارة الإحصاء: **تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين ١٩٥١/١٩٥٠ ١٩٧٧/١٩٧٦**، القاهرة (د.ت)، صص٦ ٧

[٢] –ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم: مكتب الوكيل (التخطيط):**مشروع السنوات الخمس ٦١/٦٠–٦٥/٦٤** ، القاهره ، مايو ١٩٦٠، ص٢١٤

[٣]–محمد خيرى حربى: **تطور التربية..خلال الخمسين عاما**، مرجع سابق ص ٥٩

[٤]–وزارة التربية والتعليم: –ج.ع. م، وزاره التربية والتعليم، مكتب المستشار الفنى: **تقرير عن تطور التربية والتعليم بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٧ –١٩٥٨** ، القاهرة، مركز الوثائق التربوية، ١٩٥٨ ص ٥٨

وحاولت الوزارة التغلب على هذه المشكلة أما بالتدريب أو النقل إلى وظائف كتابيه أو محضرين، والى التدريس بالتعليم الفنى[١]

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تدريب المعلمين فأنشأت الإدارة العامة للتدريب بموجب القرار الوزارى رقم ٦٣ لعام ١٩٥٥، وحدد القرار اختصاصات الإدارة فيما يلى:

- -الاتفاق على مستويات الكفاءة التى يجب الاحتفاظ بها لكل وظيفة معينة.
- -حصر نواحى الضعف والعجز فى هذه المستويات وحاجاتها التدريبية.
- -وضع الخطط والبرامج لاستكمال النقص

وقد ظهرت جهود الوزارة فى تدريب المعلمين فى المرحلة الابتدائية وتأمين مستويات الكفاية للمعلم فى هذه الفترة فقد وصل عدد المنتفعين ببرامج التدريب عام ٥٧ /٥٨ إلى ٢,٤٦٨ للتأهيل، ٨,٥٧٦ للتجديد، ١,١٢٨ للتوجيه، ٥٥١ لإعداد القادة، ووصلت جملة المتدربين إلى ١٢,٧٢٣ [٢]

ولكن هذه التدريبات لم تكن منظمة وفق خطة مدروسة بل كان النشاط التدريبى يتم كلما دعت الحاجة والظروف، ولم تحدد له الأماكن التى تعقد فيها هذه التدريبات فاتخذت دور المعلمين وبعض المدارس الثانوية لتكون مقر هذه الدورات إلى أن تم إنشاء المركز الرئيسى للتدريب بالقاهرة عام ١٩٥٨ وتوالى بعد ذلك إنشاء مراكز التدريب.[٣]

ب- :رسم سياسة لإنشاء الأبنية المدرسية

قبل قيام الثورة لم تكن هناك سياسة مرسومة لإنشاء الأبنية المدرسية أو العناية بها وترميمها، ولم تكن تتوفر فى الأبنية التى تقام بين الحين والآخر ما تقتضيه النظريات التربوية الحديث، و لم تبنى سوى ٥٥ مدرسه ابتدائية وأوليه ريفية خلال العشر سنوات من عام ١٩٤٢-١٩٥٢، و بقيام الثورة بدأت النظرة إلى مدى أهميه المبانى المدرسية فى التغيير، واستتبع ذلك الاهتمام الشديد بهذه المشكلة ، فأنشئت مؤسسه ابنيه التعليم فى ديسمبر ١٩٥٢ بمقتضى المرسوم رقم ٣٤٣ لسنه ١٩٥٢، والمؤسسة هيئه مستقلة حكومية تعتبر شخصا معنويا من أشخاص القانون العام ولها ميزانيتها الخاصة الملحقة بميزانية الدولة ولها مجلس أداره يرأسه وزير الخزانة ويشترك فى عضويته وزراء الشئون البلدية والقروية والتربية والتعليم والأشغال العمومية ورئيس ديوان الموظفين ، مستشار مجلس الدولة وأستاذ العمارة بكلية الهندسة بجامعه القاهرة ، ولتمويل عمليات المبانى أذن لوزير الخزانة فى عقد قروض فى حدود مبلغ عشره ملايين جنيه بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ونظرا لما لأعمال المؤسسة من طابع خاص تميزه السرعة الفائقة فى العمل فقد وضع لها لائحة مالية خاصة للميزانيات والحسابات[٤].

وكانت أول ما اتجهت إليه المؤسسة إنشاء مدارس المرحلة الأولى من التعليم نظرا للنقص الخطير فى هذا النوع من المدارس مما يقتضى إنشاء ما بين ٣٠٠٠، ٤٠٠٠ مدرسه تتسع الواحدة منها لحوالى ٥٠٠ تلميذا فى البلاد والقرى الكبيرة وتقل سعتها فى القرى الصغيرة وكانت المدرسة

---

١ -محمد حسين المخزنجى: **المدرسة الابتدائية ومشكلاتها** ، **صحيفة التربية**، س١٢، ع١، نوفمبر ١٩٥٩. ص٨

٢-وزارة التربية والتعليم: **تقرير تطور التربية والتعليم..١٩٥٧-١٩٥٨** مرجع سابق ، صص٦٠ ٦٦

٣- عبد الفتاح أحمد جلال ، فتحية على البجاوى: **إعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم**، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٢

٤-ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم: **مشروع السنوات الخمس ٦٠/٦١ ٦٤/١٩٦٥**، مرجع سابق ص٢٣٢

فى الماضى تتكلف ما بين ٢٥٠٠٠، ٤٠٠٠٠ جنيه وكان جليا انه لا يمكن المضى على هذا المنوال ولهذا يجب تخفيض تكاليف إنشاء المبانى إلى أقصى حد ممكن واستقر الرأى على الاقتصار على الحد الأدنى من المرافق الضرورية وتبسيط المبنى ما أمكن ذلك ووضع المواصفات الفنية التى تضمن سلامه المبنى دون الغلو فى الاحتياط [١]

كما أعطى قانون التعليم الابتدائى ٢١٣ لعام ١٩٥٦ حق التصرف فى الأموال التى تحصلها من مجالس المديريات –وقدرها ٦٦٪ من مجموع الرسوم الإضافية على المقررة على ضرائب الأطيان، والأموال التى تحصل من المجالس البلدية وقدرها ١٪ من مجموع إيراداتها – بإنفاقها على الإنشاءات الجديدة حسب احتياجات كل منطقه.[٢]

ج – تطوير نظم الامتحانات :

اهتمت الوزارة بتطوير نظم التقويم والامتحانات فاهتمت باستخدام البطاقة المدرسية، كما كان الاتجاه السائد فى القوانين الثلاثة هو النقل الآلى وان كان فى القانون الأول نقلا مطلقا دون شروط سوى شهادة هيئة التدريس وفى القانون الثانى حدد شرط الحضور بنسبة ٦٠٪ فى الفرق ١، ٣، ٥ والفرقة الثانية بشهادة هيئة التدريس أما الفرقة الرابعة تكون بامتحان تحريرى وشفهى.

كذلك عدلت نظم الامتحانات فى هذه المرحلة فألغى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، وأستبدل بامتحان للقبول بالمرحلة التالية يعقد لتلاميذ الفرقة الرابعة وينقل الناجح فيه للمرحلة التالية، أما المتخلف فى هذا الامتحان فيلزم بإكمال تعليمه فى الفرقتين الخامسة والسادسة على أن يعطى مصدقة تبين مستواه الدراسى [٣]، وعلى الرغم من أن هذا النظام يراعى الفروق الفردية بين التلاميذ، فإذا كان هناك تلميذ فى السنة الرابعة يستطيع اجتياز مسابقة القبول سواء كانت قدرته على النجاح ترجع إلى قدراته العالية أو إلى العناية المنزلية، كما انه جيد من الناحية الاقتصادية حيث يمكن النظام من استيعاب بعض الملزمين التى لم تستوعبها المدارس، ولكن هذا التعديل قد لاقى العديد من الانتقادات مثل :

– التداخل بين المراحل التعليمية المختلفة وظهر هذا بصورة واضحة فى تجزئة المرحلة الابتدائية، كما يتضمن عدم أهمية متابعة هذا التعليم الإلزامي إلى نهايته وهو بهذا يغفل المفهوم العام للتعليم الإلزامى وهو انه تعليم يعطى الأساسيات اللازمة لكل مواطن مما يتضمن وحدة الأمانى والمشاعر والأهداف بين جميع المواطنين وما يقتضيه هذا من وجوب تلقى جميع الأطفال تعليمهم الأولى فى مدرسة واحدة([٤]).

– أن هناك ازدواجا بين الصفين الخامس والسادس من التعليم الابتدائى وبين الصف الأول والثانى من التعليم الإعدادى جعل من الممكن أن يلتحق التلاميذ بالصف الأول الإعدادى ابتداء من نهاية الصف الرابع أو الخامس أو السادس من المدرسة الابتدائية وهذا يعنى احتمال ضياع سنة أو

المرجع السابق ، ص٢٣٣

[٢]– **قانون التعليم الابتدائى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦، مادة ٢٥**

[٣]– محمد خيرى حربى: **تطور التربية والتعليم ... خلال الخمسين عاما**، مرجع سابق ، ص١٠٣

[٤]– منير عطا لله وآخرون، **تاريخ ونظام التعليم** ، مرجع سابق ، ص٢٠٥

سنتين من عمر التلميذ دون فائدة مع تحمل الدولة لتكاليف تعليمه مرتين- وبمقارنة المقررات الموجودة فى مناهج الصف السادس والخامس الابتدائى والأول والثانى الإعدادى تبين أن هناك تشابه فى مقررات العلوم والصحة والقواعد فى اللغة العربية، التربية الوطنية والأشغال والفلاحة[١].

وإدراكا من أن نظام التعليم الابتدائى لا يكفل للتلاميذ تعليما لمدة ست سنوات، خاصة للمقيمين بالمناطق الريفية النائية حيث تنتهى دراستهم بنهاية السنة الرابعة لعدم توفر مدارس إعدادية فى هذه المناطق، وتنفيذا لتوصيات مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للبلاد العربية بتقرير حد ادنى لفترة التعليم الإلزامى لا تقل عن ٦سنوات، تم إعادة النظر فى بعض مواد القانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣ وإصدار القانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ لإطلاق النقل فى كل الفرق بشرط واحد فقط هو الحضور بنسبة ٧٥% لدخول الامتحان النهائي.

الجوانب السالبة المؤثرة على كيف التعليم الإلزامى خلال الفترة من ١٩٥٢ -١٩٦٠:

على الرغم من الجهود التى بذلت لتحسين الجانب الكيفى فى التعليم الإلزامي خلال تلك الفترة، فقد كانت هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق هذه الجهود للأهداف المنشودة منها وكانت من ابرز هذه العوامل هى:

أ- طموح الأهداف بما لا يتناسب مع الإمكانات والظروف المتاحة :

كان الاقتصاد الوطنى فى بداية الثورة قد جابه صعوبات عديدة خلال فترة الدراسة وهى :

١. أن معدل الزيادة فى الإنتاج القومى لم يزد عن ٢،٥ ٪ سنويا فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥.
٢. أن اقتصاديات البلاد كانت ضعيفة بحيث يحتاج الأمر إلى بذل جهود مضاعفه للبحث عن استثمارات جديده.
٣. لم تكن هناك أجهزه فنية قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ.
٤. أن العلم والتكنولوجيا كانا متخلفين إلى حد بعيد مما يتطلب جهودا كبيره لتعويض هذا التخلف.
٥. لم تكن أجهزه التعليم والأعداد والتدريب على مستو كاف لتنميه الطاقات البشرية اللازمة[٢].

وقد اثر هذا الوضع على قدره البلاد و تنفيذ مشروعاتها ومنها مشروعات التعليم.

كما لعبت مصر دورا كبيرا فى محاربة الاستعمار فى الوطن العربى خاصة مع السودان فى٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ والجزائر بداية من أغسطس ١٩٥٣ وأيضا الصراع مع إسرائيل الذى بدا عام ١٩٤٧ برفض مصر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين[٣]

وعلى الرغم من هذا جاءت الدساتير وقوانين التعليم بعدة مبادئ طموحة من أهمها إن التعليم فى المرحلة الأولى إجباري وبالمجان فى مدارس الدولة [٤] ، فوضعت خطط لاستيعاب الملزمين فى

١-عوض توفيق عوض: **المناهج الدراسية منذ ١٨٨٢ حتى ١٩٨٥ (دراسة توثيقية)**، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٥

٢-منير عطا لله ، آخرون : **تاريخ ونظام التعليم ..، مرجع سابق** ص ١٧٨ ، ١٧٩

٣ -المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: المركز القومى للبحوث الاجنماعية والجنائية:**المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠**، القاهرة ، ١٩٨٤، صص ٣١٦ ٣٢٧

٤-**قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣، قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ المادة الأولى ، دستور ١٩٥٦ مادة(٥١)**

الخمسينات أكبر من الإمكانات المتاحة، مما اضطر لجنة بحث حالة التعليم الابتدائى عام ١٩٥٧ إلى التنبيه إلى أن مشروع ميزانية الوزارة خلال السنوات الخمس المبتدئة من ١٩٥٧/٥٦ يتعذر معه إمكان تعميم التعليم الإلزامى فى عشر سنوات ، وقد رأت تحديد فترة تعميم التعليم بثلاثين سنة بدلا من عشر سنوات بحيث تنتهى عام ٨٥/ ١٩٨٦ [١].

وقد أدى ذلك إلى التوسع فى مدارس هذه المرحلة دون استعداد مسبق لاستيعاب الأعداد الهائلة من أبناء المواطنين الذين قد حرموا من دخول هذا النوع من التعليم لعجزهم عن دفع المصروفات[٢]، كما أن تزايد أعداد السكان بالجمهورية بمعدل يبلغ ٢،٧ ٪ سنويا قد أدى إلى زيادة عدد الملزمين ، وزيادة احتياجات هذه الأعداد الكبيرة إلى مدرسين لم يكن مخططا لها من قبل ، وذلك بالإضافة إلى التزام مصر بإعارة وندب عدد من المعلمين قد بلغ فى كل المراحل ٢٣٩١ معلما عام ١٩٥٧ مقابل ٢٨٢ معلما عام ١٩٥٣/٥٢ ومن هؤلاء المدرسين من تتحمل مصر مرتباتهم كاملة معاونة منها للبلاد التى يعملون بها' التزاما من الدولة نحو العديد من الدول العربية لبناء القومية العربية[٣].

فى الفترة التى كان التعليم يعانى فيها من العجز الكمى والكيفى فى معلمى التعليم الإلزامي، مما دعا إلى الاستعانة بمستويات من الخريجين غير مؤهلين للتدريس ودعا ذلك إلى إعداد دراسات تربوية لهم، فقد سمح لحملة التوجيهية بالدراسة فى مدارس المعلمين الخاصة لمدة سنة والدراسات التكميلية النهارية والمسائية[٤]

وأصبحت ميزانية التعليم غير كافية مقارنة بالأعداد الغفيرة للطلاب الملزمين ، هذا بالإضافة إلى اختلاف وتعدد مؤهلات المعلمين واللجوء إلى معلمين غير مؤهلين ، ونقص كفاية المبانى كما وكيفا وما تبع ذلك من تعويق ممارسة اوجه النشاط المتعددة الأوجه التى يمارسها الطلاب فى مرحلة التعليم الإلزامي[٥].

و الجدول التالى يوضح مدى توافر الموارد الأساسية للتعليم الإلزامي فى ظل الظروف السابقة

١-لطفى بركات احمد: **فى فلسفة التربية**، مرجع سابق ص١٧٦

٢ -المجالس القومية المتخصصة: **إصلاح التعليم الابتدائى**، مرجع سابق ، ص٧

٣- المركز القومى للبحوث التربوية: **تقرير تطور التربية والتعليم..٥٧ /٥٨**، مرجع سابق ، ص٧٦

٤ -المرجع السابق ص٦٠

٥-لطفى بركات احمد: **فى فلسفة التربية**، مرجع سابق ص١٩٢

جدول رقم(٢)

المدخلات الكمية للتعليم الإلزامى خلال الفترة من ١٩٥٥-١٩٦٠

العام	جملة المقيدون	معدل التغير ٪	عدد المستجدون	معدل التغير ٪	عدد المدارس	معدل التغير ٪	عدد الفصول	معدل التغير ٪	عدد المعلمون	معدل التغير ٪
٥٥-٥٤	١٥٨٠٠٨٩	٥,١٣	٤١٤٦٥٨		٧٤٢٣		٤٠٤١٦	١٠	٤٣٤٦١	٥,٢-
٥٦ - ٥٥	١٨٦٠٩٤٢	١٧,٨	٤٩٧٨٧١	٢٠,٠٧	٨٦١٤	١٦	٤٥٤٤٠	١٢,٤	٤٨١٧٣	١٠,٨
٥٧ - ٥٦	١٩٧٥٨٧٤	٦,٢	٤٣٥٢٩٥	١٢,٦-	٧٨٣٣	٩	٤٧٩٣٢	٥,٥	٥١٦٣١	٧,٢
٥٨ - ٥٧	٢١٠١٧٣٠	٦,٤	٣٦٦٤١٩	١٥,٨-	٧٤٧٧	٤,٥-	٥١٧٠٠	٧,٩	٤٥٧٦٦	١١,٤-
٥٩ - ٥٨	٢٣٠٤١٦٨	٩,٦	٤٩٨٠٩٦	٣٦	٧٤٧٣	١-	٥٦١٨٨	٨,٧	٦٠٩٤٢	٣٣,٢
٦٠ - ٥٩	٢٤٦٨٩٧٧	٧,٢	٥٠٠٠٣٠	٤	٧٣٧٥	١,٦-	٥٩٣١٧	٥,٦	٦٣٤٢٨	٤,١

ويلاحظ فى الجدول أن معدلات زيادة المقيدين و المستجدين تفوق معدلات زيادة الأبنية والفصول، بل أن معدلات التغير فى المدارس كانت تتناقص فى حين أن معدلات التغير فى الفصول تتزايد وذلك بدء من عام ١٩٥٧/٥٦، وهذا يعنى زيادة المدارس التى تعمل فترة ثانية .

وكانت نتيجة عدم توازن معدلات زيادة المقيدين والمستجدين مع معدلات الزيادة فى المدارس والفصول والمعلمين أن زاد متوسط كثافة الفصول إلى ٤٣ طالب /فصل خلال عام ٦٢/٦١ فى حين انه عام ٥٥/٤٥ كان ٣٩،١ طالب /فصل ، ووصل نقص المدرسين إلى حده الأقصى فاصبح ٤٥،٩ طالب / مدرس عام ٥٩/٥٨ فى حين انه فى العام السابق له كان ٣٨،٣ طالب /مدرس.

ب- انحسار الصفة الثقافية عن مهام وزارة التربية والتعليم :

فى عام ١٩٥٥ صدر قرار وزارى يقضى بتغير اسم الوزارة من وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم والى تنظيم إدارتها من بينها إدارات تتبع وكيل الوزارة المساعد للثقافة والتربية الرياضية والاجتماعية وهى :الثقافة العامة- البعثات - التربية الاجتماعية والرياضية - الفنون الجميلة - الثقافة الشعبية - التربية الأساسية ومحو الأمية. وكانت من أهم أهداف هذه الإدارات الاشتراك مع الجهات المعنية بأمور الثقافة برسم السياسة العامة للدولة ووضع الخطط الكفيلة برعاية الثقافة العامة فى ميادين الفكر والآداب والفنون الجميلة.. وغيرها مما يتصل بالإنتاج الفكرى القومى العام [١] وقد اعتبر هذا القرار تطويرا لاختصاصات الوزارة وأهدافها حيث اصبح هدفها إعداد المواطن الصالح إلي جانب توفير احتياجات المجتمع وخطط التنمية من القوى العاملة الصالحة[٢]

---

[١] -المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية: **تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية**..، مرجع سابق ، صص٨٩ ٩١

[٢]-محمد خيرى حربى وآخرون: **تطور التربية والتعليم.. خلال خمسين سنة**، مرجع سابق ص١٣٣

ومن الجدير بالذكر أن وزارة المعارف قبل الثورة بداية من عام ١٩٢٩ قد ضمت إليها مصلحة الآثار ودار الأوبرا ، كما اهتمت الوزارة بالمسرح والراويات التمثيلية على أنها من أهم وسائل الثقافة، وبدأت الوزارة فى تشكيل لجان لترقية التمثيل العربى برئاسة احمد شوقى وعباس العقاد وخليل مطران وزكى طليمات، ثم عدلت الوزارة اسم الجنة واختصاصاتها لتشمل الإشراف على توجيه الفرق التمثيلية وجعلها آداه صالحة للتثقيف والتهذيب و تشجيع الجهود السينمائية والتأليف والترجمة والمسرح. وكانت ميزانية الوزارة تشمل: الديوان العام والتعليم – مصلحة الآثار –دار الآثار العربية – مجمع اللغة العربية – الجامعة المصرية – دار الكتب [١] هذا يعنى أن وزارة المعارف كانت تتكفل بما تتكفل به وزارة التربية والتعليم، ولكن فى بداية السنة المالية ١٩٥٧، تم نقل ميزانية الصحة المدرسية إلى وزارة الصحة كما اصبح مجمع اللغة العربية ودار الكتب هيئتين مستقلتين [٢] وبهذا انحسر من تنظيم الوزارة الدور الثقافى والتربوى التى اتسمت به الوزارة بعد عامين من تغيير اسمها.

ج –الخلط فى مفهوم الكيف:

كان هناك خلط لمفهوم الكيف فى التعليم فى مصر خاصة فى تلك الفترة ذلك أن الدراسات التى بحثت التعليم فى مصر تناقلت رأى أن إسماعيل القبانى رائد الكيف فى مصر وان طه حسين صاحب الاتجاه الكمى والتعليم كالماء والهواء ، ولكن هناك رأى آخر يرى أن إسماعيل القبانى رائد البرجماتية فى مصر وانه بذل جهدا ضخما فى مصر للسير على منوالها –بحكم موقعه فى معهد التربية (كلية التربية جامعة عين شمس الآن) – عن طريق استقدام الخبراء وحث التلاميذ على ترجمة الكتب التى كتبها البرجماتيون " حتى أصبح صوت هؤلاء يعلو على غيره من الأصوات فى ساحة التربية فى مصر"[٣]. أصبحت معظم المؤلفات التربوية المصرية بل والعربية تقتبس التعريف البرجماتى لفلسفة التربية وبهذا استطاعت البرجماتية أن تفرض سلطانها على كثير من المؤسسات التعليمية العربية. حيث ثبت نجاحها خلال فترة العشرينات والثلاثينات أصبحت مصر أسيرة هذه المرحلة الوردية !![٤] وعند دراسة آراء طه حسين فى التربية والتعليم يلاحظ انه نادى بالتوسع فى التعليم العام على أسس ديمقراطية من ناحية وعلى جودة التعليم من ناحية أخرى، ويبين أن التعليم الابتدائي وحده أو التعليم ضعيف الجودة قاصر عن أن يوفر مواطنين لا يسهل خداعهم" [٥].

وكان مفهوم جودة التعليم فى رأيه "أن المنهاج المكتوب والبرنامج المرسوم ليسا هما الغاية التى نقصد إليها أو نكتفى. إنما الغاية هى تكوين الصبى الصالح القادر على أن يكون شابا لنفسه ولأمته. وليس سبيل ذلك أن يكون المنهاج جيدا فحسب والبرنامج متقنا فحسب ، وإنما سبيل ذلك أن

---

١ – المركز القومى للبحوث التربوية، **وزارء التعليم**..مرجع سابق ص٧٥

٢–وزارة التربية والتعليم، مكتب المستشار الفنى: **تقرير تطور ١٩٥٧ /١٩٥٨**، مرجع سابق ص٥٣

٣–سعيد إسماعيل على: فلسفات تربوية معاصرة، **عالم المعرفة**، ع ١٩٨، الكويت، ١٩٩٥، صص١٣١ ١٣٢

٤–حسان محمد حسان: **فلسفة التربية معناها ميدانها وظائفها**، مرجع سابق ص٣٩

٥ –عبد الفتاح أحمد جلال: طه حسين (١٨٨٩–١٩٧٣)، **مستقبليات**، ع٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨، م٢٣، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥. ص٣١٧

ينفذ المنهاج الجيد والبرنامج المتقن تنفيذا صالحا ، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو المعلم الصالح لفهم المنهاج والبرنامج وتنفيذهما على احسن وجه و أكمله." [١].

ولهذا كانت القضية ليست قضية كم وكيف التعليم فى مصر بل كانت قضية فلسفة برجماتية تغلغلت فى فكر العديد من الباحثين وفلسفة اشتراكية تحاول أن تفرض آراءها على الساحة المصرية فى نفس الوقت، وهذا قد يفسر سبب تدنى التخطيط الكيفى فى مصر منذ الخمسينات "" فقد كانت القوانين والقرارات والأحداث تسير فى اتجاه سياسى واجتماعي واقتصادي يتباين مع ما كان يقر فى اذهان الذين لهم سلطة التعليم والتربية وإعداد المواطنين. "[٢]

فقد كانت أهداف التعليم التى تبنتها الدولة منذ قيام الثورة أهداف اشتراكية تدعو إلى التعليم الجماعى أما الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف فقد كانت وسائل تتبع الفكر البرجماتى، فطبقت طريقة المشروعات فى مصر وزكتها كتب التربية كنموذج لأساليب التربية الحديثة وهى أن تميزت بشيء بالنسبة لدول النامية بصفة عامة فإنما تتميز بتبديد الإمكانات المحدودة وإضاعة الوقت [٣].

ومما سبق تستخلص الدراسة ما يلى :

اهتمت مصر بتعميم التعليم منذ فترة طويلة، وقد ظهرت عدة مشروعات منذ ١٨٦٨ حتى قيام الثورة لتعميم التعليم وقد مر التعليم الابتدائي بتطورات تاريخية هامة منذ صدور دستور ١٩٢٣ جعلت أوضاعه غير مستقرة حتى بداية الخمسينات حيث توحدت أنظمته وانتهت ثنائية التعليم فيه، واستقرت أوضاعه فى صورة مدرسة واحدة وهى المدرسة الابتدائية يقبل فيها جميع الأطفال ممن هم فى سن الإلزام ٦-١٢ لمدة ست سنوات بظهور قانون التعليم الابتدائي رقم١٤٣ لعام ١٩٥١، وتأييد قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣ إلغاء المدارس الأولية بأنواعها المختلفة وتوحيد التعليم فى المرحلة الأولى أصبحت مدة التعليم ست سنوات كاملة مع إلغاء مرحلة رياض الأطفال التى تكون الفرقتين الأوليتين من المرحلة واصبح السلم التعليمى يبدأ بالفرقة الأولى الابتدائية [٤]

وكان الجانب الكيفى للتعليم الإلزامي فى مرحلة ما قبل الثورة يعانى ضعف العديد من عناصره مثل عدم توافر الكتب المدرسية ونقص سنوات إعداد المعلم وضعفه وسوء حالة الأبنية التعليمية وزيادة كثافة الفصول بعد توحيد مدارس المرحلة الأولى دون اعتماد آية مبالغ إضافية لزيادة المبانى المدرسية، هذا بالإضافة إلى نقص مدة الدراسة، وبعد قيام الثورة اهتمت الدولة بالتعليم الإلزامي وأعطته الأولية فى سياساتها التعليمية على أنه القاعدة الأساسية لبناء أجيال تساعد على تحقيق أهدافها.

واعتمدت الثورة على التشريعات فى السنوات الأولى لها كمدخل لإصلاح التعليم الإلزامي، واعتمدت على مواد هذه القوانين للتحكم فى عناصر الكيف فى التعليم، فحددت المواد الدراسية ومواعيد بدء وانتهاء السنة الدراسية و عدد الحصص الأسبوعية، طرق التقويم وامتحانات آخر العام

---

[١]=طه حسين: **مستقبل الثقافة فى مصر (١)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٨٢

[٢]-سعيد إسماعيل على: **فلسفات تربوية معاصرة**، مرجع سابق ص١٣٣

[٣]-محمد نبيل نوفل: **دراسات فى الفكر التربوى المعاصر**، القاهرة، مكتبة الانجلو، ١٩٨٥، ص٣٠

[٤]-محمد خيرى حربى وآخرون: **تطور التربية والتعليم..خلال الخمسين سنة**، مرجع سابق ص١٠٢

وتنظيم الإدارة ومسئوليات العاملين، ولكن هذه القوانين قد افتقدت إلى وضوح الأهداف وشروط إعداد المعلم،، فصممت الوزارة بطاقة التلميذ فى المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية ومعاهد المعلمين وهى تسجل تسجيلا كاملا متابعا لنمو التلميذ العلمى والفكرى والسلوكى والاجتماعى، و إعداد مجموعة من اختبارات التحصيل الحديثة فى مواد الدراسة المختلفة لتكون أداة لتقويم جهود التلاميذ فى المرحلة الابتدائية، وتجربة الوحدات الدراسية ثم تعميمها، كما استحدثت الوزارة نظام الإشراف الاجتماعي، و عدلت خطط ومناهج الدراسة بمدارس المعلمين والمعلمات [١]، كما أنشأت مؤسسة الأبنية التعليمية لتنظيم عملية بناء المدارس والفصول لمواجهة الإقبال الشديد على التعليم بالإضافة إلى كونه إلزاميا، حتى أنها اضطرت إلى الاختصار من فصول التعليم الإعدادي، ومن جهة أخرى قابل الكيف فى العملية التعليمية عده مشكلات كانت أهمها نقص المعلمين بالإضافة إلى وجود عدد كبير من مدرسية غير مؤهلين تربويا، وهؤلاء عينوا قبل الثورة حيث لم يكن هناك تخطيط ولا سياسة مرسومة الأمر، الذى نتج عنة أن اشتغل بالتدريس عدد ضخم بلا كفاية.[٢] ومن جهة أخرى لم يعمد النظام التعليمى إلى إجراء أى تغير سواء كان جذريا أو جزئيا فى النظام يواكب الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والأفراد وقد أوضح الميثاق ١٩٦٢ هذا " أن الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى.. لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة ولكن هذه المبادئ كانت إعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى ، ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الأثر ،ولكن الشعب مضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده.[٣] "

و حاولت الوزارة تهيئة النظام للمرحلة الجديدة من التخطيط فأصدرت الخطة الخمسية ١٩٥٦-١٩٦٠ وذلك بهدف تقدير الحد الأدنى لما سوف تلتزم به الدولة من أعباء مالية فى الأعوام الخمسة التالية مرتبطة بالزيادة اللازمة للفصول فى الفرق الأعلى تبعا لما يستلزمه النمو الطبيعى داخل المدرسة.

---

[١]-ج.ع. م، وزاره التربية والتعليم، **تقرير عن تطور التربية والتعليم بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٧ - ١٩٥٨** ، مرجع سابق ، صص١٨-٢٦

[٢]-محمد حسين المخزنجى: المدرسة الابتدائية ومشكلاتها ، **صحيفة التربية**، س١٢، ع١، نوفمبر ١٩٥٩. ص٨

[٣]-ج.م.ع ، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: **القرارات الكبرى لثورة٢٣يوليو**..، مرجع سابق ، ص ٦٩-٧٠